

## القضاء وأسماء الشهداء

بقي ملف نشر أسماء وصور الشهداء السريين في المحكمة الدولية في واجهة الاهتمام القضائي. وزار رئيس قلم المحكمة هيرمان فون هابيل النائب العام التمييزي القاضي حاتم ماضي وطلب منه القيام بخطوات على صعيد القضاء اللبناني، بشأن نشر أسماء الشهداء. وأكد ماضي أن لبنان سيتخذ الخطوات الكاملة لمعرفة الجهة الناشرة للأسماء فور وصول طلب المحكمة الدولية في هذا الخصوص، مشيراً إلى أنه طلب من المباحث الجنائية التحرك وزودها نسخة مما نشر، وأن في إمكان أصحاب الأسماء المنشورة الادعاء على الجهة الناشرة. من جهته، رأى الرئيس فؤاد السنيورة أن «نشر أسماء الشهداء عبر جمعيات وهمية ووسائل اعلام معروفة الانتماء يكشف حقيقة ان المجرمين الذين شاركوا في قتل شهداء لبنان لم يرتدعوا، بل إنهم ما زالوا يجهدون لإخفاء جريمتهم». ورأى أن «هدف نشر الأسماء والصور هو ابتزاز وتهريب الشهداء وعائلاتهم بحياتهم ومستقبلهم من أجل ضرب صدقية المحكمة الدولية كأداة للعدالة». وطالب بتحريك النيابة العامة للبحث عن المسربين والجهات التي تمارس الارهاب السياسي والاعلامي ومحاسبتهم».

لا يُحقق الشراكة ويضمن المناصفة الحقيقية».

من جانبه، رأى عضو تكتل «التغيير والاصلاح» النائب ابراهيم كنعان ان «هناك محاولة جدية لانقاذ البلد والخروج من الازمة الحالية، وذلك يجب ان يجري من خلال إعطاء غطاء سياسي جامع لأي حكومة ستأتي». وشدد على ان «ملف الانتخابات النيابية يجب ان يكون أولوية». وشدد على اننا «لا نريد قانون الستين، ولا يمكن لرئيس جبهة النضال الوطني النائب وليد جنبلاط ان يفرض علينا واقعاً انتخابياً بقانون الستين، ويجب احترام إرادة اللبنانيين عموماً، والمسيحيين خصوصاً».

على صعيد آخر، أكد رئيس الحكومة المستقيل نجيب ميقاتي «أن العمل السياسي هو عمل تراكمي، لذلك فاننا اصبحنا بعد هذه التجربة أكثر التصاقاً بالوطن والناس ومشاكلهم، وازدنا اصراراً على اكمال الطريق، من اجل تحقيق مشروع الوسطية والاعتدال وبناء الدولة الحديثة القائمة على المواطنة والعدل وكرامة الانسان».

وتوجه خلال احتفال اقامته «جمعية العزم والسعادة الاجتماعية» طرابلس - القلمون، إلى ابناء طرابلس بالقول «على الرغم من محاولات التجريح والتعطيل والتحريض في كل يوم، لا بل في كل ساعة، وسعي البعض تكراراً لاطاحة أمن طرابلس، والعراقيل التي وضعت أمام طريق الاستثمار في مدينتنا، قمنا بالكثير من المشاريع».

إلى ذلك، أعلن المدير العام لقوى الامن الداخلي العميد روجيه سالم أن قوى الأمن «لم تتلق اي اوامر من الداخلية في ما يتعلق بالانتخابات النيابية، لأنه لم يجر الاتفاق على قانون انتخاب». وأشار في حديث تلفزيوني إلى أن «العمل ليس سهلاً في قوى الامن الداخلي، وهناك مشاكل كثيرة والوضع السياسي والأمني والطائفي موجود في أي مؤسسة في الدولة». وكشف عن «افتتاح مبنى جديد في سجن رومية بعد أسبوعين سيسهم في حل مشكلة من مشاكل السجن». وأشار إلى ان العميد ابراهيم بصبوص «وحسب التسلسل الإداري سيكون المدير العام لقوى الامن الداخلي بعد إحالته على التقاعد».

مناخ جديد من التوافق والتفاهم». ولفت إلى انه رغم قول الرئيس المكلف إنه «لم يتعهد لأي فريق أو جهة أي شيء، إلا انه تعهد أمام الشعب اللبناني أنه لن يؤلف سوى حكومة المصلحة الوطنية».

وخلال حفل اطلاق العمل في استكمال مشروع مسيح اميل لحدود الأومبي، رأى كرامي «أننا بحاجة ماسة الى استحضار مفهوم «لا غالب ولا مغلوب»، وذلك لا يكون الا عبر تنازلات نقدمها جميعاً من اجل الوطن».

من جهته، لفت وزير الداخلية في حكومة تصريف الاعمال مروان شربل، الى ان قرار ترشيحه مجدداً لوزارة الداخلية يعود إلى الرئيسين سليمان وسلام، لافتاً إلى انه يتواصل مع رئيس تكتل التغيير والاصلاح النائب ميشال عون وما من اشكال بينهما.

### توقيع «تعليق المهل»

على صيد آخر، وفيما وقع رئيس الجمهورية ميشال سليمان مشروع قانون تعليق المهل الانتخابية، تعاون اللجنة الفرعية النيابية اجتماعاتها بدءاً من الثلاثاء المقبل بحثاً عن القانون التوافقي. وأوضح رئيس اللجنة النائب روبير غانم «اننا نراهن على نجاح عمل هذه اللجنة من خلال المناخ التوافقي الجديد السائد في البلد، والنيات الحسنة التي ظهرت في تكليف الرئيس سلام، اضافة الى قرار بكركي بتجميد قانون اللقاء الأرتودوكسي».

واكد غانم ان البحث سيجري فقط في القانون المختلط الجامع بين النظامين الاكثري والنسبي باعتباره لاقى اجماعاً من مختلف الاطراف السياسية. وشدد على «ان اجتماعات اللجنة لن تكون مفتوحة لأن مجلس النواب علق العمل بمهل الترشح وفق قانون الستين حتى 19 ايار، بما يجعلنا محكومين بالضغط الزمني».

أما ممثل تيار «المستقبل» في اللجنة النائب احمد فتفت، فدعا «التيار الوطني الحر» و «حزب الله» الى «تقديم تصورهما للتوافق على قانون جديد للانتخابات».

من جهته، أعلن عضو تكتل التغيير والاصلاح النائب نبيل نقولا «ان التيار الوطني الحر لن يسير باي اقتراح قانون



(هيثم الموسوي)

## تقرير

# نهاية سعيدة لـ«حفلة» الخطف في البقاع الشمالي

رامح حمية



«ليست صحيحة»، وأن كل ما في الأمر «أن عرضاً قُدّم بقصد طلب المساهمة منها، وأن الرد كان سلبياً». بحسب ما أكدت مصادر مطلعة لـ«الأخبار»، وأن الفدية جمعت من «ميسوري الحال في عرسال، ومساهمة من قبل عدد من المهريين هناك»، في الوقت الذي رفض فيه آل جعفر دفع أي مبلغ مالي «مهما كانت قيمته» كمساهمة في دفع الفدية، لإصرارهم على أن الأمر «لا يعنيهم». وعصر يوم أمس توجه وفد رفيعان من استخبارات الجيش اللبناني إلى كل من عرسال، وبلدة سهلات الماء، ما أوحى بأن عملية إطلاق جعفر من يبرود السورية، «حاصلة لا محالة»، كما أكد نافذ جعفر أحد وجهاء العشيرة. وأوضح جعفر أن الاتفاق قضى بأن يتسلم وفد الاستخبارات في عرسال المخطوف حسين كامل جعفر والأربعة الباقين، «على أن نعدم بعدها إلى إطلاق وتسليم المخطوفين السبعة إلى وفد الجيش في سهلات الماء».

شبان من آل جعفر المدعو اسماعيل عودة، ليضاف إلى كل من المخطوفين السابقين حسين ومحمد رايد، وخالد عز الدين، وحسين حسن رايد، ونمر الفلطي ومحمد الحجيري. إلا أن التوتّر الذي شمل طرق وقرى البقاع الشمالي، وحالة الهرج والمرج الأمني، ما لبث أن تراجعاً هدوءاً حذراً، استمر طيلة يوم أمس، وذلك بعدما سرت معلومات عن قرب الانتهاء من قضية المخطوف حسين كامل جعفر. فقد أعلن رئيس بلدية عرسال علي الحجيري عن توجه وفد من البلدة إلى يبرود السورية، وبحوزته الفدية المالية (135 ألف دولار)، بقصد تسليمها للمخاطفين وإطلاق المخطوف جعفر الذي مضى على اختطافه في خراج بلدة عرسال، عشرون يوماً. وقد علمت «الأخبار» أن المعلومات التي جرى تداولها خلال اليومين الماضيين عن مساهمة للوزيرة السابقة ليلى الصلح حمادة في الفدية المطلوبة،

## جمع أهالي عرسال الفدية من ميسوري الحال في عرسال، وهن بعض المهريين

يتحمل الجميع مسؤولياتهم، والعمل على نحو سريع من أجل تخفيف حدة الاحتقان، وإفساح المجال أمام إنهاء الملف، لكن هذه الإيجابية سبقتها أجواء شديدة السلبية. فبعدما أقدم عدد من أهالي عرسال على خطف كل من نبيه راشد جعفر، وعلي راشد جعفر، وعلي ياسين جعفر، وحسين نظير جعفر، الذين كانوا في بلدة عرسال، خطف

وضع أهالي عرسال وعشيرة آل جعفر ليل أمس حداً لـ«حفلة» الخطف التي نشبت بينها طوال الأسابيع الثلاثة الماضية، بعد اختطاف حسين كامل جعفر في جرود بلدة عرسال، ونقله إلى بلدة يبرود السورية. فقبل منتصف ليل أمس، تسلّم وفد من عرسال انتقل إلى يبرود المخطوف جعفر، ونقله إلى عرسال، حيث جرى تسليمه إلى استخبارات الجيش مع مخطوفين آخرين من العشيرة ذاتها. وفي المقابل، سلم آل جعفر المخطوفين من بلدة عرسال إلى دورية من استخبارات الجيش.

فبعد ليل أول من أمس الصاخب بالخطف المتبادل بين أهالي عرسال وعشيرة آل جعفر، وارتفاع حصيلة المخطوفين إلى خمسة لدى أهالي عرسال، وسبعة لدى آل جعفر، تسارعت وتيرة الاتصالات بين الطرفين، اللذين اتفقا على ضرورة أن